التذييل الثاني

لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

توصيات ومقترحات للعمل بشأن موضوع:
مؤشرات للتنمية المستدامة في البحر المتوسط
كما اعتمدتها الأطراف المتعاقدة (مالطة، ٢٧-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

تدعى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، بدعم من العاملين في مجال المجتمع المدني إلى وضع نظام للبحر المتوسط، على أساس طوعي، لمؤشرات التنمية المستدامة لتستخدمها:

- الدول الساحلية في البحر المتوسط؛
- العاملون في مجال التعاون متعدد الأطراف في المنطقة؛
- العاملون في مجال المجتمع المدني (السلطات المحلية والشركات والروابط...)

١- **اعتماد مجموعة مشتركة من المؤشرات:** تقدم أول مجموعة اختارتها الأطراف المتعاقدة من ١٣٠ مؤشراً أساسياً (منها ٥٥ مؤشراً من السهل حسابها نظراً لعلاقة وتوافر بيانات لعدد كاف من البلدان) إلى الأطراف المتعاقدة. ويقوم كل بلد بجمعها، على أساس طوعي كلما كان مناسباً، لأغراض العمل على مستوى البحر المتوسط. ويجوز تغيير هذه القائمة طبقاً للاختبارات التي تنفذ في البلدان[1] وذلك طبقاً للتوجيه والمتطلبات التي أعربت عنها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

٢- **مؤشرات تكميلية:** إن المؤشرات المختارة في المجموعة المشتركة الرئيسية لا يمكنها أن تشكل لوحدها إطاراً كافياً لدراسة متعمقة لمختلف الموضوعات والعمل في مجال سياسات التنمية المستدامة بشأن مجالات أو مناطق محددة. وتحاول خطة عمل البحر المتوسط والدول والسلطات المحلية اقتراح واختبار وتسجيل ضغط تكميلي وتحديد المؤشرات واستجابتها.

٣- **تنسيق المؤشرات ونشرها لتيسير العمل على المستوى الوطني:** ستقوم خطة عمل البحر المتوسط بوضع "مصطلحات" تحدد تعاريف وطرق وضع المؤشرات. وستحتفظ الخطة بملف مستكمل يوضح جميع المؤشرات المختارة، بما في ذلك جدول بالاتجاهات على أساس كل بلد وعلى مستوى المنطقة ابتداءً من عام ١٩٦٠ وما بعد ذلك مع توضيحات بالرسومات، وبالإضافة إلى التعليقات عن الصعوبات في جمعها والتفسيرات الممكنة. وسوف تنشر خطة عمل البحر المتوسط هذا العمل في شبكة الإنترنت.

٤- **تقرير البحر المتوسط:** تدعى الأطراف المتعاقدة للمساهمة بفاعلية في وضع تقرير عن التنمية المستدامة في البحر المتوسط وتنشره خطة عمل البحر المتوسط. وسيوضع التقرير الأول في عام ٢٠٠٢. وسيقوم هذا التقرير على أساس مؤشرات التنمية المستدامة بصورة خاصة.

وسيوضح التقرير وحدة وتنوع الحالات في المنطقة والجهود الحالية المبذولة من أجل التنمية المستدامة والصعوبات التي تمت مواجهتها والممارسات الجيدة وما إلى ذلك.

وستقدم خطة عمل البحر المتوسط التقرير إلى الأطراف المتعاقدة ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

٥- **التقارير الوطنية:** تدعى الدول إلى تزويد خطة عمل البحر المتوسط بالتقارير الوطنية التي أعدت للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وتيسير إجراء الدراسات المقارنة بشأن قضايا البحر المتوسط التي اضطلعت بها الخطة الزرقاء (سلسلة الملفات القطرية للبحر المتوسط). وستشير الموجزات الوطنية هذه إلى الأهداف القائمة على النتائج في المدى المتوسط والطويل والتي حددتها بوضوح واعتمدتها الدول، وكذلك أمثلة للممارسات الجيدة.

٦- **بناء القدرات:** تدعى الأطراف المتعاقدة، لحشد المؤسسات الإحصائية الوطنية وتوجيه مراصد البيئة والتنمية، أو وكالات مماثلة، لرصد وتعزيز المؤشرات على المستوى الوطني؛ وتطويرها على أساس اتصالات على مستوى البحر المتوسط.

والأطراف المتعاقدة مدعوة لوضع برامج ملائمة، بدعم مالي إقليمي كلما كان ممكناً، لبناء قدراتها:

- لتعزيز استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة؛
- لتنسيق الإحصائيات البيئية والاجتماعية الاقتصادية؛
- لضمان التعاون مع جميع المؤسسات المعنية.

٧- **المتابعة:** ستقوم خطة عمل البحر المتوسط بمتابعة هذا العمل من خلال مراكز الأنشطة، ولا سيما الخطة الزرقاء. وسوف تستكمل العمل بأنشطة جديدة لدراسة موضوعات محددة بعمق أكثر وذلك بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية المختصة الأخرى. وسوف تتابع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة العمل، وإذا دعت الحاجة، وقد تسترشد بمدراء المهام، الذين قد يقترحون عقد اجتماعات مناسبة.